ان خصوصية العلم وامتيازه عن سائر العلوم انما هو باعتبار انه علم بهذه
الماهية واما وجود الماهية وفعليتها فيما لا يزال فتابعة لعلمه الازلي
بها التابع لماهية بمعنى ان الله لما علمها في الازل على هذه الخصوصية
لكونها في نفسها على هذه الخصوصية لزم ان يتحقق ويوجد فيما لا يزال
على هذه الخصوصية فلا جبر ولا بطلان لقاعدة التكليف قال بعضهم
كون العلم تابعا للمعلوم انما هو في العلم الانفعالي وهو المتعلق بمعلوم
بعد وقوع ذلك المعلوم وعلم الله هو العلم الفعلي الذي هو قبل الكثرة
وهو السبب لوجود الممكنات وهذا عند الحكماء ويسمونه العناية الاولية
ومذهب المتكلمين ان السبب هو الارادة ولا نعني بالتبعية للمعلوم التاخر
عن الشيء زمانا او ذاتا بل المراد كونه فرعا في المطابقة وقد اشتهر عن الفلاسفة
القول بانه تعالى لا يعلم الجزئيات المادية بالوجه الجزئي بل انما يعلمها
بوجه كلي منحصر في الخارج وحاصل مذهبهم ان الله تعالى يعلم الاشياء
كلها بنحو التعقل لا بطريق التخيل فلا يعزب عن علمه مثقال ذرة في
الارض ولا في السماء لكن علمه تعالى لما كان بطريق التعقل لم يكن ذلك
العلم مانعا من وقوع الشركة ولا يلزم من ذلك ان لا يكون بعض الاشياء
معلوما له تعالى بل ما ندركه على وجه الاحساس والتخيل هو يدركه على وجه
التعقل فالاختلاف في نحو الادراك لا في المدرك فان التحقيق ان الكلية
والجزئية صفتان للعلم وربما يوصف بهما المعلوم لكن باعتبار العلم
وبهذا لا يستحقون الاكفار وكذا اشتهر عن جمهورهم ان العلم
الحضوري هو المعلوم بعينه بالذات ومتحد معه في الوجود العيني فيلزم
كون علمه بالممكنات حضوريا عين الممكنات وعدم شموله للمعدومات والممتنعات
وفي شرح العقايد العضدية ان المعلوم في العلم الحضوري هو بعينه الصورة
العينية من غير ان يكون هناك صورة اخرى فلا بد ان يكون للمعلوم وجود
في الخارج حتى يكون الصورة العينية بعينها الصورة العلمية
واعلم ان الصفات الكمالية للوجود كلها راجعة الى العلم حتى الحياة لان
مرتبة العلم متقدمة على الجميع واما تقديم الحياة على العلم في ترتيب
السبع من الصفات فتقدم شرطي باعتبار المغايرة لا مطلقا ومع ذلك
ثبوت تقدمها لا مطلقا ومع ذلك ثبوت تقدمها لا يكون الا بالعلم
ولما كان دلالة المخلوقات على القدرة اولا وبالذات وعلى العلم بما فيها
من الاتقان والاختصاص ببعض الانحاء تقدم القدرة على العلم
بهذا الاعتبار والمعلوم من علم الله عندنا ليس الا انه امر يلزمه الاحكام

والاتقان

العلة

والاتقان في الفعل وماهية ذلك العلم غير هذا الاثر وكذا القدرة فان
المعلوم منها عندنا امر يستلزم التاثير في الفعل على سبيل الاختيار
فحقيقة القدرة مجهولة لنا العلة لغة عبارة عن معنى يحل بالمحل
فيتغير به حال المحل ومنه سمي المرض علة وكان السلف لا يستعملون
لفظ العلة وانما يستعملون لفظ المعنى اخذا من قوله عليه الصلوة
والسلام لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى معان ثلث اي علل بدليل
احدى بلفظه التانيث وثلث بدون الهاء وشرعا عبارة عند
الاصولي عما يجب به الحكم والوجوب بايجاب الله تعالى لكن الله
اوجب الحكم لاجل هذا المعنى والشارع جل ذكره قد اثبت الحكم
بسبب وقد اثبت ايضا ابتداء بلا سبب فيضاف الحكم الى الله ايجابا
والى العلة تسببا كما يضاف الشبع الى الله تخليقا والى الطعام
تسببا عن الشيخ ابي منصور علم الهدى ان العلة هي المعنى الذي
اذا وجد يجب الحكم معه يريد ان ثبوت الحكم بالعلة بطريق المقارنة
لا بطريق التاخر ولهذا جعلنا الاستطاعة مقارنة للفعل
لا سابقة عليه وكل من العلة والسبب قد يفسر بما يحتاج اليه شيء
فلا يتغايران وقد يراد بالعلة المؤثر وبالسبب ما يفضي الى الشيء في
الجملة او ما يكون باعثا عليه فيفترقان وقال بعضهم السبب ما يتوصل
به الى الحكم من غير ان يثبت به والعلة ما يثبت بها الحكم وكذا الدليل
فانه طريق لمعرفة المدلول بسببه يحصل المعرفة وعلى حصول المعرفة
ووقوع العلم به الاستدلال غير ان العلة تسمى سببا ودليلا مجازا
وكل فعل يثبت به الحكم بعد وجوده بازمنة مقصودا غير مستند
فهو سبب قد صار علة كالتدبير والاستيلاد وقال بعضهم كل
علة جاز ان تسمى دلالة لانها تدل على الحكم والمؤثر ابدا يدل على
الاثر ولا يسمى كل دلالة علة لان الدلالة قد يعبر بها عن الامارة
التي لا توجبه ولا تؤثر فيه كالكوكب فانه دليل القبلة ولا يؤثر فيها
والعلة عند غير الاصولي ما يحتاج اليه سواء كان الاحتياج الوجود
او العدم او الماهية واما العلاقة العقلية بين الممكنات فقد نفاها
اهل الحق فالمنازعة مع من اتخذه مذهبا والا فالضرورة قاضية
بثبوتها في الجملة كيف ولا يمكن وجود العرض بدون الجوهر ولا وجود
الكل بدون الجزء على ان المراد من قولهم علة الكل هو الواجب تعالى
ان علة كل الموجودات ذلك اذ علة المعدومات لا يمكن ان يكون

Copyright King Saud University